الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

رئاسة الجامعة

الديوان

خلية الإعلام والاتصال

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE

UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

RECTORAT

CABINET

CELLULE D'INFORMATION ET DE COMMUNICATION

أخبار التعليم العالي وولاية قالمة عبر الصحافة الوطنية

الخبر
EL KHABAR

ولية" تحتاج الى وقت لتحضيرها ومرافقة الوفود الأجنبية

تظاهرات العلمية الوطنية من صلاحيات المؤسسات الجامعية

نت وزارة التعليم العالي، عن إلغاء د الخاصة بالتظاهرات العلمية ية، حيث يتم دراستها وبرمجتها ستوى المؤسسات التابعة لها رزنامة المؤسسة، مع مراعاة ات العلمية والتقنية ذات الأولوية.
حت الوزارة في تعليمة جديدة لها، ظاهرات العلمية الدولية التي ك فيها أساتذة باحثون وخبراء ، فإن المعايير الدولية للتحضير ستوجب فترة يتم خلالها إعطاء اهرة العلمية مصداقية ومرئية ، والسماح للمشاركين بتحضير هم العلمية والأوراق المنتظر ها، وتمكين مصالح وزارة التعليم من مرافقة المشاركين الأجانب في ول على التأشيرات في الوقت المناسب، والسماح للجان العلمية للتظاهرة من تأدية مهامها حسب المعايير المعمول بها دوليا.

توضيحات الوزارة جاءت بعد تعليمة رسمية لها بخصوص التظاهرات العلمية عبر المؤسسات الجامعية صدرت الأسبوع الماضي، أكدت من خلالها على ضرورة موافقة الوصاية قبل تنظيم أي نشاط علمي، وهي القرارات التي أزعجت شريحة واسعة من الأساتذة واعتبروها تضييق عليهم رغم أهمية هذه التظاهرات في إثراء رصيد الأساتذة العلمي المؤهل لاستفادتهم من مختلف الترقيات، بالإضافة إلى تأكيدهم أن هذه القيود من شأنها خلق حالة من الركود بالمؤسسات الجامعية.

رشيدة دبوب

مكاسب خرج بها لقاء جمع بين "الكناس" والوزير كمال بداري

توحيد صب أجور الأساتذة وتسوية كل المخلفات المالية

● المصادقة على النسخة النهائية للقانون الأساسي للأساتذة الجامعيين قبل ديسمبر المقبل

● فتح المؤسسات الجامعية إلى التاسعة ليلا وضمان النقل للطلبة

● خرج الاجتماع الذي جمع مجلس أساتذة التعليم العالي "كناس" بوزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، بعدة مكتسبات، على غرار تسوية المخلفات المالية للأساتذة عبر المؤسسات الجامعية مع توحيد صب أجورهم. وتلقى التنظيم تعهدات من الوزير على العمل لتحقيق مطلب إبرام اتفاقية مع الجوية الجزائرية من أجل تخفيض التذاكر خاصة لأساتذة الجنوب، في حين سترى النسخة النهائية للقانون الأساسي للأستاذ الجامعي النور قبل ديسمبر المقبل.

ص.ج.م

حسب ما جاء في الصفحة الرسمية للمنسق الوطني لمجلس أساتذة التعليم العالي، عبد الحفيظ ميلاط، عبر مواقع التواصل الاجتماعي، فإن اللقاء الذي جمعهم بوزير التعليم العالي، أول أمس، خرج بنتائج لصالحهم، منها أن النسخة النهائية للقانون الأساسي للأستاذ الجامعي ستكون جاهزة في أجل أقصاه 30 نوفمبر 2022.

كما وعد الوزير بتسوية كل المخلفات المالية، ولتفادي تسجيل تأخر في صرف الأجور، ستعطى أوامر لصبها في تاريخ موحد، وهي في الثاني من كل شهر، يضيف ذات المصدر، وتماشيا مع ذلك ستصرف منحة المردودية في كل شهر عوض ثلاثة أشهر كما هو معمول به حاليا.

ووعدت الوزارة، يضيف الكناس، بعقد اتفاقية مع وزارة البريد والمواصلات لاستفادة كل أعضاء الأسرة الجامعية من تخفيضات في الأنترنت لا تقل عن 50 بالمئة من السعر المعمول به، مع إعطاء الوزير تعليمات لضرورة إبرام هذه الاتفاقية قبل نهاية شهر نوفمبر، يضيف ذات المصدر، وعقد اتفاقية مع شركة الخطوط الجوية الجزائرية لاستفادة الأساتذة الجامعيين من تخفيضات في قيمة تذاكر الطيران.

وعملا بما هو معمول به في مختلف الجامعات الدولية، قرّر الوزير إلزام الجامعات الجزائرية بتمديد أوقات فتح الجامعات لغاية الساعة التاسعة ليلا بالنسبة للمكتبات الجامعية، مع توفير النقل للطلبة الذين يستعملون المكتبات الجامعية، و24 ساعة على 24 ساعة بالنسبة للمخابر، وتثمين كل المناصب الإدارية والبيداغوجية التي لم تكن مثمّنة سابقا، مثل رؤساء المخابر ومسؤولو التكوين.

وعن ملف السكن الذي طالب الكناس بتفعيله، رد الوزير حسب توضيحات منسقه، بسعي وزارة التعليم العالي مع وزارة السكن لاستفادة الأساتذة من مختلف الصيغ المطروحة، من خلال تكييف القوانين بما يسمح بذلك والسعي لإيجاد أرضية تسمح بالتنازل عن السكنات الوظيفية.

من جهتها، أشارت الاتحادية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، المنضوية بالمركزية النقابية، إلى اللقاء الذي جمعها بوزير التعليم العالي، واكتفت بالإشارة إلى الملفات التي طرحتها، أهمها ملف السكن للأساتذة والباحثين ولجنة الطعن المختصة إزاء أسلاك الأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين والباحثين الدائمين على مستوى الوزارة والتأهيل الجامعي، وإعادة النظر في شروط وشبكة التقييم للترقية إلى رتبة أستاذ التعليم العالي، والإفراج عن التعليمة الجديدة الخاصة بالخدمات الاجتماعية، وتمويل مشاريع البحث والتربصات قصيرة المدى، ومسألة مستخدمي دعم البحث المعنيين بالإدماج ومنحة مردوديتهم وملف المناصب الآيلة للزوال والمسار المهني الخاص بالمهندسين ومسألة شهادة الدراسات الجامعية، وكذلك مسألة التمثيل النقابي لكل هذه الفئات، إضافة إلى موضوع علاقات العمل والاحتقان الموجود في بعض المؤسسات الجامعية والبحثية وذكرت أن الوزير وعد بتسويتها.

في المقابل، أصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بيانا حول اللقاءين المذكورين، أكدت من خلاله تطرق الوزير لمختلف التحديات المنتظرة بالقطاع، وعلى رأسها الرقمنة وأيضا التغييرات المنتظرة في مجال التكوين واستحداث مدارس عليا جديدة، وذكرت بدور الشركاء الاجتماعيين في تنفيذ هذه التحديدات وتعهّد الوزير بحل كل المطالب المطروحة.

رشيدة دبوب

الشروق
يومية إخبارية وطنية

الشركاء النقابيون يلتقون وزير القطاع وترفع مطالبها:

الأجور والقانون الأساسي والسكن أولويات التعليم العالي

• بداري يتعهد بإيجاد حلول للقضايا المطروحة من قبل ممثلي الأساتذة

إلهام بوثلجي

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، على أنه سيعمل على إيجاد حلول للقضايا المطروحة من قبل نقابة المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي والاتحادية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، وعلى رأسها تحسين شبكة الأجور والإسراع في إصدار القانون الأساسي الخاص بالأساتذة الجامعيين والباحثين الدائمين وتسوية ملف السكن، حسب بيان للوزارة.

وأشار الوزير في نهاية لقائه بممثلي المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي والاتحادية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، أنه سيعمل في إطار الحوار التشاركي على إيجاد حلول لهذه القضايا المطروحة، والانشغالات المعبر عنها، ولن يدخر أي جهد في سبيل ذلك، لاسيما أن المحاور المطروحة من قبل الشركاء الاجتماعيين تدخل ضمن اهتمامات القطاع وأولوياته في برنامج الإصلاح الذي باشره، على حد تعبيره.

وفي السياق، رفعت نقابات قطاع التعليم العالي في لقائها مع الوزير الانشغالات الخاصة بالأساتذة الجامعيين والباحثين الدائمين والأساتذة الاستشفائيين الجامعيين، ولاسيما تلك التي تخص ضرورة الإسراع بالتوقيع على القانون الخاص للأساتذة الجامعيين.

وأكد المنسق الوطني لـ"الكناس"، عبد الحفيظ ميلاط، خلال عرضه المقدم للوزير، على أن مشروع القانون الأساسي جاء نتيجة لجهد ومشاركة فاعلة في تعديله وتقديم مقترحات ناتجة عن تحليل وتشخيص دقيق لواقع الأستاذ ودراسة تقنية، وهو عمل تشاركي، ولهذا يأمل أن يفرج عنه قريبا لما له من آثار إيجابية على المسار المهني والاجتماعي للأستاذ، على حد قوله.

إعادة النظر في كيفية توزيع التربصات قصيرة المدى

وطالب "الكناس" في الاجتماع ذاته بضرورة إعادة النظر في كيفية توزيع التربصات قصيرة المدى وتوحيد المعايير، على مستوى مؤسسات التعليم العالي، لتحقيق تكافؤ الفرص والإنصاف، كما اقترح إبرام اتفاقية مع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، لتخفيض مبلغ الاشتراك والحصول على أسعار تفاضلية للأساتذة، وكذلك إبرام اتفاقية مع شركة الخطوط الجزائرية من أجل تخفيض تسعيرة التذكرة على خطوطها، وخاصة مناطق الجنوب. ومن المطالب التي رفعها "الكناس"، نجد تثمين نشاطات العمل في مخابر البحث العلمي، ومنح تعويضات مالية لكل نشاط يدخل ضمن أعمال البحث، مع إعادة النظر في الخدمات الاجتماعية، وتسوية الوضعية المالية للأساتذة، مع المطالبة برفع التجميد عن المشاريع السكنية الخاصة بالأساتذة.

ضرورة إيلاء أولوية لملف السكن لضمان استقرار الأستاذ

وإلى ذلك، قدم أعضاء المكتب الوطني للاتحادية الوطنية للتعليم العالي والبحث المقترحات التي تصب في مجملها حول تحسين شبكة الأجور والإسراع في إصدار القانون الأساسي الخاص بالأساتذة الجامعيين والباحثين الدائمين، مع ضرورة إيلاء أولوية لملف السكن لما له من أهمية في استقرار الأستاذ وأثر إيجابي على مردوديته البيداغوجية والبحثية، وكذلك بالنسبة للباحثين الدائمين، وتسوية ملف السكنات الوظيفية الممنوحة للأساتذة، أو ما يتعلّق بمشكلة تأخر إتمام المشاريع، أو مسألة المشاريع السكنية التي لم تنطلق بعد.

وركزت الاتحادية على ملف مشكل الخبرة في التأهيل الجامعي، مع طرح مسألة الاختلال الحاصل بين العائلتين الكبيرتين العلوم والتكنولوجيا والعلوم الاجتماعية والإنسانية، وهذا بالنسبة لسلم التقييط والمقالات وصنف المجلات وغيرها من الاختلالات الأخرى، والتي طالبت الاتحادية بضرورة إعادة النظر فيها.

وذكر الوزير خلال لقائه مع الشركاء الاجتماعيين بخارطة الطريق التي باشرها قطاعه من أجل عصرنة الإدارة ورقمنة القطاع، من خلال المخطط الرئيس للرقمنة الذي يتكون من 7 محاور استراتيجية و16 برنامجا، سيجري تنفيذها من خلال 85 مشروعا، ومن بينها تعزيز استعمال اللغة الانجليزية، في التعليم والتكوين وتدريس بعض التكوينات والمواد بهذه اللغة، ابتداء من الموسم الجامعي المقبل 2024/2023، والشروع في تكوين الأساتذة الجامعيين في اللغة الإنجليزية خلال السنة الجامعية الحالية، وكذلك تنصيب اللجنة الوطنية لترقية مرئية الجامعة الجزائرية وتحسين تصنيفها وترتيبها على الصعيد الدولي.

بحضور صنّاع الكاريكاتير والفكاهة

التدوين السياسي "الساخر" في ملتقى بجـــامعة أم البواقي

اختتمت فعاليات الملتقى الوطني الذي احتضنته القاعة الكبرى بجامعة العربي بن مهيدي بام البواقي، على مدار يومين، الموسوم بالتدوين السياسي الساخر في الجزائر، الذي نظمته كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، وأبرز ما ميز الملتقى هو الحضور الطلابي الكثيف، الذي امتلأت به القاعة الكبرى، ومرد هذا الحضور هو موضوع الملتقى، بالإضافة إلى حضور الفنان الكوميدي حكيم دكار الكاريكاتوري الشهير بأقي بوخالفة، كما شارك في الملتقى أكثر من 39 مشاركا باحثا من مختلف جامعات التراب الوطني، واعتبرت رئيسة الملتقى الدكتورة علاق أمينة في كلمتها بأن محور الملتقى ما بلغته التكنولوجيا الإعلام والاتصال في صناعة المضامين ، بعد أن انتقلت من وسائل تقليدية إلى فضاءات رقمية اكثر شيوعا وانتشارا والمعروف تحديدا بالتدوين المرئي بحيث أصبح المستخدم والتفاعل مع هذه الخاصية ان ينتج ويسوق لمضمون رقمي كيفما شاء في دقائق وخارج الحدود الجغرافية والزمنية وصار مجال التدوين المرئي عالميا ومحليا معبرا عن الآراء والأفكار على اختلافها ونوعها، في توافقها أو تصارعها. واختلفت طرائق والكليات المستعملة في نقل وعرض الأفكار ومن أبرز الأساليب في ذلك هو الأسلوب الهزلي الساخر الذي حضي بحضور واسع واضح ومتجدد وأضافت ان مضامين ومواضع النقد السياسي الساخر في إطار التدوين المرئي ظاهرة اعلامية تسمعي مساءلة جدية لمختلف الاشكالات المرتبطة بالموضوع في بيئة جزائرية تشهد انفتاحا أمام مستخدمي الفضاء الرقمية الذي يفتح مجالات واسعة من حيث حرية التعبير عن الأراء واجهات النظر حول مختلف المواضيع السياسية' وأما مدير الجامعة في كلمته التي ألقاها الأمين العام للجامعة فقد ذكر أبعاد الملتقى الذي يتناول ظاهرة التدوين المرئي الرقمي والتحولات التكنولوجيا المعاصرة وما تقدمه الرقمية من خدمات جليلة لتكنولوجيات الإعلام، وأول مداخلة كانت للكاريكاتوري باقي بوخالفة بموضوع الكاريكاتير، من الفكرة إلى التجديد، تطورات من الورقي إلى الإلكتروني، استعرض مراحل تطور هذا الفن وكيف يؤرخ للكثير من الأحداث التي تصل لمحلات سياسية كثيرة عن طريق الصورة الكاريكاتورية باللون والرمز والشكل والفكرة التي تحمل معاني كثيرة يقرأها المتلقي وتترك فيه انطباعات كثيرة مرتبطة بحدث من الاحداث، من جهته حكيم دكار تطرق الى تجربته الفنية الساخرة من خلال اعماله التي تجاوزت الحدود مذكرا باهمية الرقمنة في المجال الاعلام وأهميتة استغلالها في المجالات المفيدة ، أما الدكتور وناس لزهر من جامعة باتنة فقدم موجز تاريخ التدوين السياسي الساخر، من القصيدة الشعرية إلى البنية الرقمية، كما تناول الدكتور البشير بن طبة جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة والدكتورة فاطمة نفناف جامعة قسنطينة3 ، المنطق الساخر في الثقافة الرقمية البودكست النموذجي دراسة تحليلية، وكل المدخلات التي تناولها، تطرقت لمختلف النماذج الفنية الساخرة في المشهد السياسي في الجزائر وابعاده الاجتماعية والسياسية والثقافية والفكرة وما تتركه هذه الأنواع من آثار لدى المتلقي الذي صار قريب جدا بالمتلقي الذي يمكنه ان ينتقد أو يستحسن ما تلقاه ،وكانت المناقشات التي ذيلت بها المدخلات قد أعطت الانطباع الايجابي عن ما تم تقديمه من الأساتذة الباحثين الذين بينوا أهمية التدوين السياسي الساخر في الجزائر، واختتم الملتقى بقراءة عدة توصيات وتوزيع شهادات المشاركة.

ج.لمودع

031 61 6 /الفاكس 59 60 61 031 /العنوان ا
033 85 / مكتب قالمة: نهج رابح فيصل
نشلة: حي 844 مسكن - الهاتف 16 12 ا
ة قرب مقر الولاية. الهاتف: 00 62 84

L'EST RÉPUBLICAIN

CENTRES DE TORTURE DURANT LA RÉVOLUTION À GUELMA

Des corps nus défient la barbarie coloniale

La wilaya de Guelma compte 40 centres de torture datant de la période coloniale à travers ses communes dont les pierres et les murs témoignent, à ce jour, de la barbarie du colonialisme français et des tortures endurées par des Algériens qui avaient défié par leurs corps nus l'occupant.

Ces centres de torture, ouverts notamment entre 1954 et quelque mois avant l'indépendance, se répartissent sur 20 communes de la wilaya de Guelma, selon une liste remise à l'APS par Douadi Zemali, trésorier de l'association de l'Histoire et des monuments historiques de Guelma qui s'intéresse à la protection de la Mémoire de la région. Selon M. Douadi, ces centres témoignent des atrocités subies par les moudjahidine, les révolutionnaires, les moussabiline et toute personne homme ou femme suspectée de soutenir la révolution libératrice.

Le dénombrement effectué par l'association a montré que ces centres de torture sont des sièges de la Gendarmerie, de la police civile, des services de renseignements ainsi que de l'armée d'occupation, a-t-il précisé. Le moudjahid Ahmed Bousnoubra, né en 1928, se souvient encore, en dépit de l'âge et de la maladie, de la sauvagerie des tortures que les français lui ont fait subir au centre de torture "Laria" à Oued Zenati, ouvert en 1955 par les autorités françaises.

Le moudjahid Bousnoubra a rejoint les rangs de l'Armée de libération nationale en 1957 à Bouhamdane et a été fait prisonnier en 1960. Torturé et condamné à mort avec sept (7) autres moudjahidine, il avait survécu miraculeusement à son exécution à Kef Nechem dans la région de Ras El Akba alors qu'il devait être exécuté au même temps que le chahid Aïssousse qui est tombé par la suite au champ d'honneur. Selon lui, les français assistés par des traîtres utilisaient les pires sévices contre les moudjahidine qui tombaient sous leurs mains, soit pour se venger ou pour en soutirer des informations concernant les maquis e la révolution, soulignant que la torture à l'électricité (la gégène) était la plus utilisée au centre de Laria d'Oued Zenati.

Les moudjahidine interpelés au centre de torture Laria s'encourageaient entre eux pour tenir bon et ne pas se laisser abattre, de même qu'ils se conseillaient de placer un bouton de vêtement entre les dents pour réduire l'intensité du courant électrique sur leurs corps, selon M. Bousnoubra.

Le centre de torture du village Chorfa Ahmed ou Bled Ghefar dans la commune de Boumahra Ahmed faisait également partie des centres de torture français les plus "barbares", selon des habitants de cette localité lesquels ont assuré que plusieurs des héros de la révolution libératrice ont rendu l'âme sous la torture dans ce centre, refusant obstinément de se soumettre.

Les centres de torture de Dhaayat Lafi à Héliopolis et d'Oued Cheham n'étaient pas moins célèbres pour leurs pratiques abjectes. Selon les témoignages de proches de moudjahidine morts ayant séjourné dans ces centres, parmi les pires sévices pratiqués par les tortionnaires, il y avait une pratique qui consistait à attacher la personne nue à un mur et mettre ses pieds dans l'eau pour augmenter l'intensité du courant électrique.

Une autre torture consistait également à placer les électrodes au niveau des parties les plus sensibles du corps dont les oreilles, ou encore de placer la victime dans un bassin d'eau ou sur une chaise en métal avant d'y passer le courant. L'eau et le feu figuraient également parmi les techniques de torture utilisées, mais la plus horrible, assurent les mêmes sources, était la torture au verre.

Préserver les centres de torture pour dénoncer les crimes coloniaux

Pour des historiens, dont Souad Haddad et Abla Saoudi du département d'Histoire de l'Université de Guelma, le colonialisme français a créé à Guelma un grand nombre de centres de torture du fait que la région était un passage pour les caravanes de moudjahidine se rendant vers la Tunisie pour acheminer des armes au profit de la Révolution depuis le pays voisin. Les caravanes empruntaient deux principales voies, celle de Maouna ou celle de Houara, ce qui a conduit l'armée coloniale à multiplier les représailles contre les habitants de ces régions transformées en "zones interdites", selon les deux historiennes qui notent que l'armée française recourait à tous les moyens, incluant la torture pour obtenir des informations sur les mouvements des moudjahidine.

Une tournée à travers plusieurs centres a montré que certains de ces bâtiments historiques sont devenus des propriétés privées alors que d'autres se trouvent dans un état d'abandon, à l'instar du centre Chorfa Ahmed et de celui d'Oued Zenati.

Cette situation requiert de l'intérêt pour les restaurer et les préserver en tant que vestiges de la Mémoire collective des Algériens qui mettent à nu la barbarie du colonialisme français et révèlent les immenses sacrifices consentis par des Algériens durant la lutte pour l'indépendance.

De son côté, le directeur du musée du moudjahid de Guelma, Yacine Chaâbane regrette que le musée ne possède pas beaucoup d'objets et des moyens utilisés lors des tortures pratiquées dans ces centres et cités par des historiens ou par les témoignages vivants des victimes, à l'exception de gégènes qui servaient à la torture à l'électricité.

31/10/2022. N° 6900